خلال اختتام اجتماع الدورة الثانية للجنة الوزارية الكويتية ـ الأوزبكية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني

صبيح المخيزيم: الكويت ملتزمة بالتنويع الاقتصادي وتطوير القطاع المالي

وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح المخيزيم ووزير الاستثمار والصناعة والتجارة في جمهورية أوزبكستان لذيذ قدرتوف خلال التوقيع على محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة الوزارية الكويتية ـ الأوزبكية المشتركة (محمد هاشم)

علي إبراهيم

قال وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح المخيزيم ان الكويت تواصل التزامها بالتميز الاستثماري والابتكار والانخراط الاقتصادي العالمي، ونشترك في رؤية لاقتصادات مزدهرة، ونمو وطني متنوع، وتمكين الشباب، وتعزيز التعاون الدولي.

حديث المخيزيم جاء خلال اختتام اجتماع الدورة الثانية للجنة الوزارية الكويتية ـ الأوزبكية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني، مضيفا أن الاجتماع أكثر من مجرد لقاء، بل تأكيد للرؤية المشتركة وان الشراكة بين البلدين قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والرغبة الصادقة في تحقيق تنمية مستدامة. وذكر أن اللجنة الحكومية المشتركة تشكل العمود الفقري للعلاقات الثنائية، إذ تتولى مراجعة التقدم المحرز بمختلف القطاعات، ومعالجة التحديات، واقتراح مبادرات جديدة، وضمان استدامة الزخم، مشيرا إلى أن القطاع الخاص يظل المحرك الحقيقي لتحويل الاتفاقيات إلى وظائف واستثمارات وابتكارات ونشاط اقتصادي فعلي. وأكد ضرورة تحديث بيئات الأعمال، وأن يشعر المستثمر بالثقة والدعم، مشيرا إلى أن الإصلاحات الاقتصادية في أوزبكستان، لاقت متابعة واهتماما إيجابيا من الجانب الكويتي. وبالمثل، فإن التزام الكويت بالتنويع الاقتصادي وتطوير القطاع المالي وتعزيز الشراكات الاستثمارية العالمية تفتح آفاقا واسعة للتعاون في مجالات مثل الزراعة والسياحة.

وأضاف المخيزيم أنه على مدى العام الماضي، شهدت الكويت وأوزبكستان تعزيزا استثنائيا في علاقاتهما الثنائية، فما تحقق خلال 12 شهرا فقط كان يستغرق عادة عدة سنوات من الجهود الدبلوماسية المتواصلة، مشيرا إلى أن هذا الزخم تعزز بشكل كبير من خلال الزيارة التاريخية لرئيس جمهورية أوزبكستان إلى الكويت، والتي فتحت فصلا جديدا قائما على الحوار الاستراتيجي، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وشكلت أيضا رمزا مهما لشراكتنا المتنامية.

ولفت إلى أن من أبرز الأمثلة على تعمق علاقاتنا، النمو الملحوظ في قطاع السياحة نتيجة إطلاق الرحلات الجوية المباشرة بين الكويت وأوزبكستان، فما كان في السابق وجهة بعيدة أو غير مألوفة أصبح اليوم أكثر قربا وسهولة. وأشار المخيزيم إلى أنه بالتوازي مع أعمال اللجنة الحكومية المشتركة، يؤدي منتدى الأعمال الكويتي ـ الأوزبكي دورا محوريا، فبينما تضع الحكومات الأطر العامة، يوفر المنتدى منصة مباشرة لتواصل الشركات وبناء الشراكات، كما يتيح منتدى الأعمال لقادة القطاع الخاص تحديد فرص جديدة في الأسواق واستكشاف مجالات التعاون. وقال إنه مع توسع مجالات التعاون، تبرز عدة قطاعات واعدة، من بينها الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة، فالكويت تمتلك خبرة عميقة في قطاع الطاقة، في حين تعمل أوزبكستان على توسيع قدراتها في مجالي الطاقة التقليدية والمتجددة، إضافة إلى قطاع الزراعة.

وتابع «توجد فرص كبيرة في الأسواق المالية وصناديق الاستثمار، حيث يجمع التعاون بين قطاع مالي أوزبكي آخذ في النمو وخبرة كويتية واسعة في الاستثمار العالمي، وتشمل مجالات التعاون الممكنة: المصارف، والتأمين، والتكنولوجيا المالية، والاستثمار في المحافظ المالية، إلى جانب التكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي». من جهته، قال وزير الاستثمار والصناعة والتجارة في جمهورية اوزبكستان لذيذ قدرتوف «لقد دخلت علاقاتنا مع الكويت مرحلة جديدة أكثر ديناميكية من التطور، وحققنا بالفعل تقدما ملموسا، وخلال شهر يوليو من هذا العام أطلقنا عددا من المبادرات المهمة التي أسهمت في تعزيز تعاوننا».

وذكر أنه خلال هذه الأيام يشارك أكثر من 30 شركة أوزبكية في اجتماعات مع نظرائهم بالكويت، لتبادل الأفكار ومناقشة عقود وصفقات جديدة من شأنها تعزيز شراكتنا الاقتصادية، وفي الشهر الماضي تم تنفيذ أول شحنة تجريبية للبضائع من سمرقند بأوزبكستان إلى الكويت، واستغرق وصولها 15 يوما، وقد أثبت هذا المسار كفاءته واستدامته. وأضاف «اليوم نخطط لإطلاق شحنة تجريبية جديدة عبر الموانئ الشمالية لإيران، الأقرب إلى الكويت، ونعتقد أن هذا المسار سيساعدنا على تقليص زمن النقل وضمان وصول البضائع بين بلدينا خلال 7 إلى 8 أيام».

وأكد قدرتوف على أن هناك فرصا عديدة لتعاون مثمر، حيث يؤمن بأن الشراكة في القطاع الزراعي ستسهم في تعزيز الأمن الغذائي لمنطقة مجلس التعاون، ويمكن للكويت أن تكون بوابة للمنتجات والسلع الزراعية من آسيا الوسطى إلى دول المجلس عبر الكويت.

بدورها، قالت وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي ان الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الكويتية ـ الأوزبكية، وفرت منصة مهمة لدفع أهدافنا المشتركة قدما، والبناء على الشراكة القوية والمتنامية بين الكويت وأوزبكستان وخلال مناقشاتنا، لم نقم فقط بمراجعة ما تحقق منذ الدورة الأولى، بل حددنا أيضا فرصا واضحة لتوسيع مجالات التعاون في قطاعات رئيسية. وأكدت المنيفي أن الكويت تؤكد التزامها بالعمل عن كثب مع شركائنا في أوزبكستان لدفع المبادرات التي تم الاتفاق عليها، وضمان متابعتها بصورة منتظمة من خلال القنوات الفنية المعتمدة، ونتطلع إلى تعميق تعاوننا وتحقيق كامل إمكانات شراكتنا الثنائية.

من جهته، قال نائب وزير الاستثمار والصناعة والتجارة الأوزبكي شوركوخ غولاموف إن هذا الاجتماع له أهمية خاصة للغاية، إذ يتيح مراجعة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الدورة الأولى، وتحديد الثغرات، ووضع استراتيجيات عملية لتحقيق نتائج ملموسة، وخلال الأشهر الماضية، واصلت مؤسسات البلدين العمل والتنسيق بشكل متواصل.

وأضاف: توصلنا إلى حلول، ونقترح اعتماد مصفوفة تنفيذ تتضمن نقاط اتصال واضحة، ومخرجات محددة، وجداول زمنية دقيقة، وتقارير دورية عن التقدم المحرز، وقد تمت مناقشة ذلك مع زملائنا في مختلف الجهات، وكل ما ذكر اليوم تم تضمينه في محضر الاتفاق، وقد أعددنا بروتوكولا يتضمن 12 محورا في الوثيقة التي سيتم توقيعها من قبل الرؤساء المشاركين.

أصدرته أمس الاثنين ونُشر على موقعها الإلكتروني لمخالفتها قواعد الإفصاح والشفافية

هيئة أسواق المال تفرض جزاءً مالياً على «الوطنية العقارية» بقيمة 5000 دينار

ثبوت امتناع «الوطنية العقارية» عن الإفصاح الفوري في البورصة عن الأثر المالي المترتب على الشركة نتيجة انخفاض ملكية شركتها الزميلة بنسبة 20,09٪

تبين لـ «أسواق المال» أن الشركة الزميلة أعلنت في 18 يونيو عن الأثر المالي.. وكان يجب على «الوطنية العقارية» الإفصاح عنه فوراً وفق أحكام الإفصاح الملزمة

الشركة لم تقم بالإفصاح إلا بتاريخ 17 أغسطس واكتفت بالإشارة ضمن بياناتها المالية في 30 يونيو 2025.. الأمر الذي لا يشكّل إفصاحاً مستقلاً عن معلومة جوهرية

أصدرت هيئة أسواق المال قرارا بتوقيع عقوبة جزاء مالي ضد الشركة الوطنية العقارية لمخالفتها قواعد الإفصاح والشفافية، وذلك بمبلغ مقداره 5000 دينار عن المخالفة المنسوبة إليها.

وجاء نص قرار «أسواق المال»، والذي نشرته الهيئة على موقعها الإلكتروني أمس الاثنين الموافق 15 ديسمبر 2025، كالتالي:

إعلان عن صدور قرار مجلس تأديب رقم (2025/42 مجلس تأديب) (2025/86 هيئة) بتوقيع عقوبة جزاء مالي ضد: الشركة الوطنية العقارية، لمخالفتها قواعد الإفصاح والشفافية.

للأسباب التالية: «مخالفتها حكم البند (22) من المادة (4ـ1ـ1) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، وذلك لثبوت امتناعها عن الإفصاح الفوري في بورصة الكويت عن المعلومة الجوهرية المتعلقة بالأثر المالي المترتب على الشركة نتيجة انخفاض ملكية شركتها الزميلة بنسبة 20,09٪، وقد تبين للهيئة أن هذا الأثر المالي كان معلنا من قبل الشركة الزميلة بتاريخ 18يونيو 2025، بما كان يوجب على الشركة الوطنية العقارية الإفصاح عنه فورا وفق أحكام الإفصاح الملزمة، إلا أنها لم تقم بذلك حتى تاريخ 17 أغسطس 2025، حيث اكتفت بالإشارة إلى هذا الأثر ضمن بياناتها المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025، الأمر الذي لا يشكل إفصاحا مستقلا عن معلومة جوهرية على النحو الذي تطلبه أحكام اللائحة».

وتضمن القرار إيقاع العقوبة التالية: «توقيع جزاء مالي على الشركة الوطنية العقارية مبلغ مقداره 5000 دينار كويتي (خمسة آلاف دينار) عن المخالفة المنسوبة إليها».

وفي هذا الصدد، تؤكد هيئة أسواق المال حرصها على تطبيق قانون الهيئة ولائحته التنفيذية على كل المتعاملين بأنشطة الأوراق المالية، وتحثهم على الالتزام بهذه القوانين، حتى تحظى هذه التعاملات بثقة المستثمرين، لخلق بيئة استثمارية سليمة مبنية على تطبيق القانون وفق مبادئ العدالة والشفافية والنزاهة لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

هيئة أسواق المال -

العنوان: إعلان عن صدور قرار مجلس تأديب رقم (42 /2025 مجلس تأديب) (86 /2025 هيئة) بتوقيع عقوبة جزاء مالي ضد: الشركة الوطنية العقارية، لمخالفتها قواعد الإفصاح والشفافية

تاريخ النشر 15 ديسمبر 2025

للأسباب التالية:

مخالفتها حكم البند (22) من المادة (4 -1-1) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، وذلك لثبوت امتناعها عن الإفصاح الفوري في بورصة الكويت عن المعلومة الجوهرية المتعلقة بالأثر المالي المترتب على الشركة نتيجة انخفاض ملكية شركتها الزميلة بنسبة 20.09% وقد تبين للهيئة أن هذا الأثر المالي كان معلنا من قبل الشركة الزميلة بتاريخ 18يونيو 2025، بما كان يوجب على الشركة الوطنية العقارية الإفصاح عنه فورا وفق أحكام الإفصاح الملزمة، إلا أنها لم تقم بذلك حتى تاريخ 17 أغسطس 2025، حيث اكتفت بالإشارة إلى هذا الأثر ضمن بياناتها المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025، الأمر الذي لا يشكل إفصاحا مستقلا عن معلومة جوهرية على النحو الذي تطلبه أحكام اللائحة.

وتضمن القرار إيقاع العقوبة التالية: -

"توقيع جزاء مالي على الشركة الوطنية العقارية مبلغ مقداره 5000 د.ك (خمسة آلاف دينار) عن المخالفة المنسوبة إليها".

وبهذا الصدد تؤكد هيئة أسواق المال حرصها، على تطبيق قانون الهيئة ولائحته التنفيذية على كافة المتعاملين بأنشطة الأوراق المالية، وتحثهم على الالتزام بهذه القوانين، حتى تحظى هذه التعاملات بثقة المستثمرين، لخلق بيئة استثمارية سليمة مبنية على تطبيق القانون وفق مبادئ العدالة والشفافية والنزاهة لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

توضيح قانوني: الغرض من توفير المعلومات الواردة في هذه الصفحة هو لهدف الاطلاع فقط، حيث يجب مراعاة وفهم المعلومات المعتمدة الواردة في الوثيقة الرسمية المرفقة في الرابط المذكور أعلاه (في حال توفرها). وتبذل الهيئة ما بوسعها لعرض المعلومات المبينة في الصفحة بصورة وافية ودقيقة بقدر الإمكان، ولكنها لا تضمن نوعية ودقة و اكتمال أي من تلك المعلومات في أي وقت. وفي حال اختلاف البيانات و المعلومات الواردة في الصفحة والوثيقة الرسمية المرفقة في الرابط (في حال توفرها)، فتكون المرجعية إلى الوثيقة الرسمية المرفقة.